

الرئاسة تمدد أوامر للمقاتلات بالقيام بدوريات فوق أنقرة وإسطنبول .. ورئيس الوزراء يحث واشنطن على تسليم غولن ويؤكد: لدينا وثائق تفصيلية عن محاولة الانقلاب انضمام تركيا لأوروبا رهن «عقوبة الإعدام» ويلدريم يدعو للتريث في تطبيقها



(أ.ف.ب)

عواصم - وكالات: توزع المشهد التركي الداخلي بين استمرار موجة الاعتقالات للمشتبه بتورطهم في محاولة الانقلاب الفاشلة، وبين الاستنفار الأمني على أعلى المستويات حيث تنفذ المقاتلات التركية طلعات جوية مكثفة في سماء أنقرة وإسطنبول. أما خارجيا فقد طغت على المواقف الدولية الدعوة الى عدم التعسف في الاعتقالات، إضافة الى التحذير من إعادة العمل بعقوبة الإعدام في تركيا.

وأعلن مصدر في مكتب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه مدد أمرا للمقاتلات بالقيام بدوريات في المجال الجوي فوق إسطنبول وأنقرة، وأن الرئيس حضر أيضا إقلاع طائرات الهليكوبتر العسكرية من إسطنبول.

وأضاف المصدر أن القوات الجوية تلقت أوامر بإسقاط أي طائرة هليكوبتر عسكرية فوق إسطنبول.

من جهة أخرى، ذكر الإحصاء الأوروبي أنقرة أمس بأنها ملزمة باحترام تعهداتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكعضو في مجلس أوروبا بعدم إعادة العمل بعقوبة الإعدام. وقالت فيدرিকা موغريني مسؤولة السياسة الخارجية في التكتل للمحافظين «لا يمكن لأي دولة تطبيق عقوبة الإعدام أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي».

ومضت موغريني في القول «تركيا جزء مهم من مجلس أوروبا وهي ملزمة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تشمل (موقفا) واضحا من عقوبة الإعدام.»

وذهبت ألمانيا بعد من ذلك، حيث أعلن المتحدث باسم الحكومة الألمانية أن إعادة تفعيل عقوبة الإعدام في تركيا، بمنزلة إعلان «نهاية مفاوضات انضمام» أنقرة الى الاتحاد الأوروبي وذلك بعد تلميحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في رده على حشود شاركت في مسيرات مؤيدة له وطالبت بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق مدير الانقلاب، وكانت حظرت تركيا عقوبة الإعدام في إطار جهودها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وإن المتحدث شتيفن زايبيرت «مشاهد مقززة من التعسف والانتقام»، في الشارع كان ضحيتها جنود متهمون بالمشاركة في محاولة الانقلاب.

وصرح شتيفن زايبيرت أن «موقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي واضح، فنحن نرفض عقوبة الإعدام بشكل قاطع»، مضيفا «بالتالي فإن تطبيق عقوبة الإعدام في تركيا سيكون بمنزلة إعلان نهاية مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.»

لكن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم حاول تطمين الغرب إزاء هذه القضية. ودعا الى عدم التعجل بشأن إعادة عقوبة الإعدام في تركيا، وأشار في الوقت نفسه إلى أنه لا يمكن تجاهل مطالب الشعب، وقال «هذا موضوع يحتاج للتفكير بتفاصيله ومناقشته في البرلمان وهو يتطلب تغيير الدستور»، مضيفا أنه «ليس من الجيد اتخاذ قرار على عجل (...)

لكن لا يمكن تجاهل مطالب الشعب»، وطمان يلدريم المواطنين الأتراك بشأن الاقتصاد التركي، قائلا: «نظامنا المالي والبنوك والبورصة يعملون بشكل طبيعي، والبنك المركزي على رأس عمله وجاهز لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الضرورة»، في غضون ذلك، صعد رئيس الوزراء التركي الضغط على الولايات المتحدة لتسليم رجل الدين المقدم على إرضائه فتح الله غولن الذي تنتهجه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة. وقال يلدريم «سنصاب بخيبة الأمل إذا طلب منا أصدقاؤنا (الأميركيون) تقديم الدليل على الرغم من أن أفرادا من منظمة القتل يحاولون تدمير حكومة منتخبة بموجب توجيهات من ذلك الشخص».

وأكد أن بلاده لديها وثائق تذكر بالتفصيل الأطراف المسؤولة عن المحاولة الفاشلة. وقال يلدريم في تصريحات أدلى بها عقب اجتماع للحكومة أن مدير الانقلاب كانت لديهم خطط تفصيلية عن كانوا سيستغلون المناصب الوزارية ومن سينتولي تطبيق الأحكام العرفية في البلاد. وأضاف أن التحقيقات لاتزال جارية وكذلك الاعتقالات في صفوف قوات الأمن ما زالت مستمرة.

من جهته، قال حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا إن الرد على محاولة الانقلاب الفاشلة يجب أن يكون في إطار سيادة القانون وإن المديرين ومن ساعدوهم يجب أن يمثلوا أمام القضاء. وذكر الحزب أنه لا ينبغي إظهار الجيش في صورة العدو.

ماذا بعد .. تركيا إلى أين داخليا وخارجيا؟

النتيجة الأولى والمباشرة، الرئيس رجب طيب أردوغان يخرج من تجربة جعلت منه «نمرا جريحا وشرسا» من المؤكد أن أردوغان سينتقل إلى أقصى الحدود الانقلاب لتعزيب قبضته على السلطة وتصفيية خصومه في الجيش والقضاء والإعلام.

ولن تقتصر عملية التصفية على انصار غولن. وسيفترض أردوغان أن مشاركة المعارضة في رفض الانقلاب هي نفوذ ضئيل له بصلاحيات مطلقة لينطلق في حملة تطهير واسعة لعدد من المؤسسات الرئيسية في البلاد على رأسها الجيش والقضاء، ويفرض سلطته وهيمته بقبضة من حديد حتى لو اقتضى الأمر إعادة عقوبة الإعدام. وهو ما ألمح إليه أخيرا وأثار القلق غريبا.

ولكن «انتصار أردوغان» ومشروعه الإسلامي لا يلغي الجانب الآخر من الصورة والواقع الذي يفيد:

1- الانكسار المعنوي والبنوي في الجيش التركي الذي تعرض لهتمزاج عنيف. هيبة الجيش ومعنوياته تضررت بعدما تحول إلى «مكسر عصا»، وتعرض الجنود الانقلابيون للإهانة والإذلال، في موازاة أوسع عملية اعتقالات وتوقيفات أفرغت المؤسسة العسكرية من كوادرها.

2- دخول تركيا مرحلة من عدم الاستقرار الداخلي ومن الأزمات المتعددة الأشكال والمخاطر: إرهاب «داعش»، الأزمة المفتوحة مع الأكراد، والأمن مشكلة أردوغان مع جزء من الجيش التركي. والمحاولة الانقلابية على رغم فشلها هزت صورة الاستقرار التركي ووجهت لها ضربة موجعة، وأظهرت أن النزعة الانقلابية لم تطفئ بعد، وأن الخطر يأتي من الداخل، وأن تركيا تعيش أزمة عميقة. وهذا كله سيرك أثرا على دور تركيا الإقليمي.

3- الضرر اللاحق بعلاقة تركيا مع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ومع أوروبا بالدرجة الثانية. مما لا شك فيه أن المجتمع الدولي الغربي مهتم باستقرار تركيا وسط منطقة متفجرة غارقة في الفوضى ومهددة السلم العالمي، ولكن المجتمع الدولي يتعامل مع تركيا الدولية وليس مع تركيا النظام والشخص. ولذلك كان موقفه التريث والانتظار في الساعات الأولى بانتظار جلاء الصورة، فلو نجح الانقلابيون كانوا حصلوا على اعتراف بهم وصاروا واقعا جديدا، ولكنهم فشلوا فحصل تديد دولي بانقلابهم ودعم متجدد لحكومة أردوغان المنتخبة. تمر علاقة تركيا مع الولايات المتحدة بمرحلة توتر غير مسبوق، لدى أردوغان شكوك في أن تكون لإدارة الأميركية دور في الانقلاب ويكفي أنه انهم غولن المقدم في الولايات المتحدة وطلب تسليمه، ولكن هذا الطلب لا يمكن لإدارة أوباما أن تلبيه من دون شروط ومعايير قانونية ملائمة. والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي ليست أفضل حالا. والأوروبيون قلقون من اندفاع أردوغان في سياسة انتقامية تطعج دولة القانون والديموقراطية وحقوق الإنسان وتؤدي إلى إطاحة مفاوضات أو محاولة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. باختصار، محاولة الانقلاب انتهت على الأرض ولكن نتائجها وارتداداتها ستستمر. أردوغان خرج أقوى، ولكن التساؤلات حول صورة ووضع تركيا بعد المحاولة الفاشلة.

إقالة حكام إقليميين ومحافظين وموظفين وقضاة والداخلية التركية توقف نحو 9 آلاف من منتسبيها



رجال الشرطة والأمن يقنطون معتقلين متورطين في الانقلاب إلى محكمة مرمريس (رويترز)

أنقرة - وكالات: قال مسؤول بالرئاسة التركية إن جنديا تركيا فتح النار أمام المحكمة الرئيسية بالسلطات، مضيفا أنه لم يتم الإبلاغ عن أي ضحايا بشرية.

في هذه الأثناء تستمر حملة الاعتقالات والتوقيف غير المسبوقة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها تركيا الجمعة الماضي. وعلمت وزارة الداخلية التركية أمس إيقاف 8777 من منتسبيها عن العمل.

ونكرت الوزارة في بيان ان 7899 ضابطا في الشرطة من بين الموقوفين عن العمل، إضافة الى 614 ضابطا من قوات الدرك و30 محافظا للمدن و47 محافظا للبلديات.

وأشارت الى ارسال قائمة أسماء الموقوفين الى قادة المدن عن طريق قائد الشرطة محمد جلال الدين ليكسيسين، لافتا الى انه جرى استدعاء الضباط الموقوفين الى مقر الشرطة لمصادرة اسلحتهم وهوياتهم العسكرية.

بدورها، قالت محطة «سي.ان.ان.تور»، التي كانت احد اهداف الانقلابيين، إنه تمت إقالة 30 حاكما إقليميا وأكثر من 50 من كبار الموظفين.

ونكرت وكالة الأناضول الرسمية أن الهيئة الرئيسية للمحكمة الإدارية العليا في تركيا، قررت عزل 48 من أعضاء المحكمة، الذين صدرت قرارات توقيف بحقهم، في إطار التحقيقات المتعلقة بمحاولة الانقلاب الفاشلة.

وأعلنت الهيئة عن القرار بعد أن عقدت اجتماعا أمس لمناقشة الإجراءات التأديبية التي يمكن اتخاذها بخصوص هؤلاء الأعضاء.

وعلى صعيد متصل، صرحت مصادر في وزارة المالية التركية للأناضول بأنه تم إيقاف 1500 من موظفي الوزارة من مختلف الأقسام والدرجات الوظيفية عن العمل بشكل مؤقت. وأضادت المصادر أن عمليات الإيقاف المؤقت عن العمل ستستمر في الوزارة دون إبداء مزيد من التفاصيل حول المدّة.

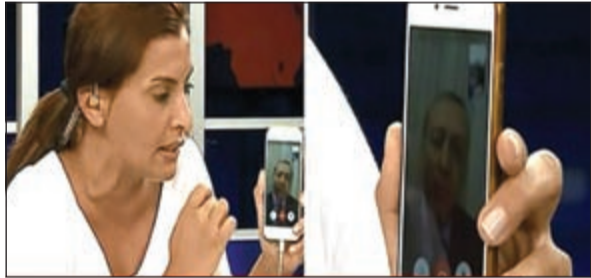
بدوره، أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أمس توقيف أكثر من 7500 شخص في إطار التحقيق حول محاولة الانقلاب.

وأوضح يلدريم أن من اصل 7543

حزب «الحركة القومية» المعارض يؤيد إعادة عقوبة الإعدام بحق الانقلابيين

أنقرة - الأناضول: أبدى حزب الحركة القومية التركي (المعارض)، استعدادا لدعم أي مشروع قانون طرحه الحكومة التركية على البرلمان، بغرض إعادة تطبيق حكم الإعدام في تركيا، وذلك عقب مطالبات جماهيرية واسعة بإعادة العقوبة إلى قانون جنائيات البلاد، إثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد الجمعة الماضية. وقال نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب، إركان أقتشاي، في مؤتمر صحافي أمس، في مقر البرلمان بأنقرة، إنه في حال عرضت الحكومة على البرلمان، مشروع قانون لإعادة تطبيق حكم الإعدام في تركيا، فإن حزبه سيتجاوب مع هذا الأمر الذي يعد مطلبيا شعبيا، وفقا لتعبيره.

مليون ريال ثمن «موبايل الحرية»



المذيعة تحدثت أردوغان عبر الموبايل

عواصم - وكالات: تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي خبرا مفاده أن رجل أعمال سعودي عرض من خلال تغريدة على حسابه الخاص بموقع twitter مبلغ مليون ريال سعودي مقابل الحصول على هاتف المذيعة التركية الذي ظهر فيه الرئيس رجب طيب أردوغان ووجه عبره خطابا للشعب بالنزول إلى الشوارع والتصدي للانقلاب الذي وقع ليل الجمعة الماضي مما اسهم في افضال الانقلاب. وكتب رجل الأعمال السعودي عبر تغريدته التي نقلها موقع سوريات: «أعلن لهذه المذيعة طلبى لشراء هاتفها هاتف الحرية الذي تحدثت به أردوغان بمليون ريال سعودي». وأضاف في تغريدة ثانية «هذا الجوال انقذ عقاراتي بتركيا من الانهيار ولذلك سأسومه منها بمليون ريال».

وبعد مرور ساعات من العرض المغربي جدد السعودي عرضه لشراء «موبايل الحرية» بتغريدة وكشف عن تواصله مع القناة التركية وكتب «العرض الذي قدمته للمذيعة بشراء هاتفها هاتف الحرية للشعب التركي هو ساري المفعول وتم التواصل مع القناة نفسها بذلك وسنوافيكم بالأخبار لاحقا».

لماذا فشل الانقلاب في تركيا وتم إحباطه سريعا وبطريقة دراماتيكية؟!

وهو الذي انتخب هذه الحكومة وجاء بها إلى الحكم.

- افتقدت المحاولة الهدف السياسي الجاد منها. فأي انقلاب يبدأ بمحاصرة المؤسسات السياسية من رئاسة جمهورية ورئاسة حكومة شرسة في معارضتها. ومع ذلك وقفت ضد الانقلاب ليس حيا في في الإقامة الجبرية. وهذا لم يحصل أبدا، بل إن رئيس الحكومة بن علي يلدريم كان في مقره، ولم يتعرض أحد له، كما لم يتقدم أحد إلى القصر الجمهوري، فيما كان أردوغان يمضي عطفة في منتجع مرمريس.
- هناك موقف أحزاب المعارضة. وهي أحزاب لا يمكن اتهامها بأنها كانت معارضة شكلية. كما في بعض الدول العربية على العكس، كانت شرسة في معارضتها. ومع ذلك وقفت ضد الانقلاب ليس حيا في أردوغان وحزبه، ولكن إدراكا من قاداتها أن هذا الانقلاب ينهي التجربة الديمقراطية، ومعها ينهي صديقة الدستور ومرجعيته، وصديقة العملية السياسية برمتها، وبالتالي يضع حدا مظلما لإمكانية ترسيخ التداول السلمي للسلطة، ما يشكل تهديدا لكل تركيا ومستقبلها السياسي، وليس لحكومة أردوغان وحدها.
- لا يمكن تجاهل موقف المجتمع المدني وطبقة النخبة التركية. لم يندفع أغلب هؤلاء على الأقل مع الانقلاب. على العكس، رفضوا الانقلاب كخيار سياسي بغض النظر عن موقفهم من الحكومة.

ولذلك اعتقل الانقلابيون قائد الأركان ووضعوه في الساعات الأولى على الإقامة الجبرية. ثم هناك أجهزة المخابرات والشرطة المحسوبة عن الحكومة.

● قمعت الحركة الانقلابية من جانب «جيش» البوليس، ومعها جيش الاستخبارات. وهذا الجيش كان معروفا منذ سنوات أنه جيش حزب العدالة والتنمية، ويكاد يقارب بتجهيزاته وعديده الجيش النظامي، وكان بمثابة الجيش الموازي للجيش النظامي. وقد أثبت جيش الشرطة هذا أنه عنوان الدفاع عن سلطة الحزب الحاكم، وسوف يتصاعد دوره وحجمه حتما في المرحلة المقبلة.

● دعوة الرئيس رجب طيب أردوغان الشعب التركي للنزول إلى الشوارع. استجابة الجماهير للدعوة بسرعة ونزولها بكثافة في شوارع إسطنبول وأنقرة حسمت الموقف ضد الانقلاب. وجدت وحدات الجيش نفسها تحاصر في شكل متواصل. كان من الواضح أن الجيش التركي بات في مواجهة الشعب التركي، وليس في مواجهة الحكومة. لم يكن الشعب بنزوله واصطدامه مع الانقلابيين يدافع عن أردوغان وحكومته فقط. قبل ذلك وبعده كان يدافع عن حقه في تقرير مصيره، وعن صوته في تقرير مستقبله ومستقبل بلاده. في الشكل فإن ما قام به الجيش هو انقلاب بيانا أعلنت فيه وحزبه. لكن في الجوهر هو اعتداء على الشعب، ومصادرة لصوته

بدا الانقلاب من صنع وتدبير وتنفيذ هواة وليس من محترفين، وهذا ما ألمح إليه وزير الخارجية الأميركي جون كيري، من مجموعة عسكرية تضم في معظمها صغار الضباط لا كبارهم ومعظمهم من رتبة عقيد.

ويرجع خبراء في الشؤون التركية فشل الانقلاب الى العوامل والأسباب التالية:

● افتقدت المحاولة الانقلابية تغطية عليا من قادة الجيش، لذا كان احتجاز رئيس الأركان وآخرين، بل صدور بيانات مبكرة من قائد القوات البحرية على سبيل المثال، تندد بالانقلاب. فظهرت المحاولة الانقلابية انقلابا على السلطة السياسية من جهة، وعلى السلطة العسكرية من جهة ثانية. وبدلا من أن تعتقل السياسيين، اعتقلت القيادات العسكرية.

● الأدوات المستخدمة في المحاولة الانقلابية كانت متواضعة ومحدودة. فعدد الديبابات والمدرعات أو الطوافات العسكرية أو حتى المقاتلة كان قليلا جدا، ولا يوفر لأي محاولة انقلابية.

● الانقلابيون لم يحصلوا على دعم واضح من المؤسسات العسكرية والأمنية. كان هناك انقسام واضح داخل هذه المؤسسة. فالقوات الخاصة أصدرت أمس للحظات الأولى للانقلاب بيانا أعلنت فيه مساندتها للحكومة. قيادة الأركان لم تكن لها علاقة بالانقلاب،